

قسم الدراسات العليا الشرعية
فرع الفقه والأصول
١١/٦/١٤١٠ هـ
د. محمد باقر

أبوالحسن علي كوزكولو
١٤٤٢



كتاب

العَارِيَّة وَالغَضَبُ وَالشُّفَعَةُ من الحاوي الكبير

تأليف

أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب باوردي
المتوفى سنة ٤٥٠ هـ

٠٠٣٦٠٦

تحقيق ودراسة
حسن علي كوزكولو

رسالة مقدمة
لنيل درجة الدكتوراه
في الفقه

المشرف
فضيلة الدكتور / أحمد بن عبد الرزاق الكبيسي

الجزء الأول

لعام ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص رسالة الدكتوراه للطالب حسن علي كوركولو بعنوان (كتاب العارية والغصب والشفعة من الحاوي الكبير للإمام الماوردي) - تحقيق ودراسة - .

اشتملت الرسالة على قسمين : قسم للدراسة ، وقسم للتحقيق . فتكلمت في القسم الأول عن الإمام المزني وكتابه "المختصر" ، لأن "الحاوي الكبير" للماوردي إنما هو شرح لمختصر المزني . ثم تناولت فيه عصر الماوردي من الناحية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية والعلمية ؛ كما أنني تناولت فيه شخصية الماوردي ، فذكرت اسمه وكنيته ولقبه ونسبته ومولده ونشأته وطلبه للعلم ، وتعرضت لأعماله وأخلاقه وصفاته وشيوخه وتلاميذه ، ومكانته العلمية وثناء العلماء عليه ووفاته ؛ وتكلمت بعد ذلك عن المؤلف ، فذكرت عنوان الكتاب ونسبته إلى مؤلفه ومنهج المؤلف في كتابه ، ومصادره التي استقى منها ، وبينت مزايا الكتاب والمآخذ عليه ، وتعرضت لبعض المسائل الفقهية التي ظهرت فيها شخصية المؤلف الفقهية ، وقمت بوصف النسخ التي اعتمدت عليها في التحقيق .

وأما القسم التحقيقي : فخصصته بتحقيق (كتاب العارية والغصب والشفعة من الحاوي الكبير للإمام الماوردي) .

ففي التحقيق اعتمدت على أربع نسخ ، وسلكت في عملي هذا طريقة النص المختار ، لأن النسخ التي بين يدي لم تكن لتصلح احداها أصلاً حسب القواعد المتبعة في التحقيق . ومن عملي في التحقيق : عزوت الآيات القرآنية إلى سورها ، وخرجت الأحاديث والآثار والشواهد الشعرية ، وترجمت الأعلام ، وعرفت الكتب الواردة في النص ، وبينت معاني الألفاظ الغريبة والمصطلحات الغامضة . كما أنني قمت بعزو المسائل الفقهية التي ذكرها المؤلف إلى بعض مصادرها المعتمدة لدى كل مذهب ، وكذلك قمت بتحقيق الأقوال ونسبتها إلى قائلها والتي ذكرها المؤلف ونسبها إلى بعض الفقهاء . ثم ألحقت بالرسالة الفهارس العلمية للآيات والأحاديث والآثار والشواهد الشعرية والأعلام والكتب والكلمات اللغوية والمصطلحات الفقهية التي شرحتها ، كما أنني قمت بعمل الفهرس للمصادر والموضوعات .

وفيما يلي بعض أهم النتائج التي توصلت إليها خلال البحث :

- ١ - أنني قد تأكدت من نسبة الكتاب إلى مؤلفه .
 - ٢ - أنني أخرجت النص بخير صورة وأكمل حال التي يغلب على الظن أن المؤلف قد تركه عليها .
 - ٣ - قد تبين لي أن الامام الماوردي رحمه الله كان في عصره من أكبر فقهاء الشافعية ، وكان علماً من أعلام الإسلام ، وله تصانيف ممتازة في التفسير والفقه والحقيدة والأدب وفي العلوم السياسية والاجتماعية وكان رحمه الله مرجعاً لمن جاء بعده من الفقهاء ، حيث نقلوا عنه كثيراً من المسائل الفقهية التي اختارها .
 - ٤ - يمتاز المؤلف في كتابه بشخصية علمية مستقلة ، إذ أن له اختياراته الخاصة في بعض المسائل الفقهية .
 - ٥ - لم يكتف المؤلف في كتابه ببيان مذهبه ، بل تعرض لكثير من آراء الفقهاء ومذاهبهم من غير مذهبه ، وأكثر من الأدلة لمذهبه ومخالفه .
 - ٦ - أن كتاب "الحاوي الكبير" للإمام الماوردي من أوسع الكتب الفقهية بعامة وفقه الشافعية بخاصة ، وهو من المصادر الهامة عند الشافعية في ضبط الأقوال والطرق والأوجه . وأن في إحيائه بالتحقيق والطبع خدمة جليلة لتراثنا الإسلامي الخالد .
- والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

مقدمه

الطالب / حسن علي كوركولو

المشرف على الرسالة
د. أحمد عبد الحميد بكسي

عميد كلية الشريعة

عن ، ١٤٢٢ هـ

د. يحيى التويجيك

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

المقدمة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا
وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له • ونشهد
أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له • ونشهد أن محمدا عبده ورسوله صلى
الله عليه وعلى آله وصحبه ومن تبعهم باحسان إلى يوم الدين •

أما بعد :

فإن علم الفقه من خير العلوم وأفضلها • وقد ورد عن النبي صلى الله عليه
وسلم أنه قال: " مَنْ يُرِدِ اللّٰهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ " (١) •

فالتفقه في الدين يجعل المسلم قويا على حفظ دينه ونفسه ونسله وماله
وعقله •

من أجل ذلك اهتم المسلمون بدراسة الفقه عبر تاريخ الإسلام •••

و كان من فضل الله علىّ أن وفقني للاتحاق بقسم الدراسات العليا
الشرعية فرع الفقه والأصول بجامعة أم القرى بمكة المكرمة للحصول على درجة الماجستير،
ثم الدراسة بالقسم نفسه للحصول على درجة الدكتوراه •

ولما تم قبولي في مرحلة الدكتوراه عازمت على أن يكون موضوع رسالتي
تحقيق جزء من كتاب " الحاوي الكبير " للإمام الماوردي الذي وافق على
تحقيقه وإحيائه مجلس كلية الشريعة والدراسات الإسلامية لطلاب الدراسات
العليا الشرعية في مرحلة الدكتوراه • فوق اختياري بعد البحث والتحري على
تحقيق ودراسة (كتاب العارية والغصب والشفعة) من " الحاوي الكبير " •

(١) انظر : صحيح البخارى، كتاب العلم - باب من يرد الله به خيرا

يفقهه في الدين، طبع استانبول، ١٩٧٩ م ٢٦-٢٥/١ •

أسباب اختيار الموضوع :

و تتمثل أسباب اختيار الموضوع في الأمور التالية :

أولا : لقد اخترت في درجة الماجستير تأليفا لرسالتي • فأردت في رسالة الدكتوراه أن يكون الموضوع تحقيقا ، متمنيا أن يكون لي المقدرة على إمام بمعرفة أصول الكتابة في التأليف و أصول التحقيق • ولأن في تحقيق المخطوطات مساهمة في إحياء تراثنا الإسلامي الخالد الذي خلفه علماءنا الأجلاء •

فان مشروع تحقيق كتاب " الحاوي الكبير " للإمام الماوردي يُعدّ من خيرة مشاريع البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي • لأن الماوردي يعتبر من العلماء المشهورين الذين حفظوا لنا تراثنا الإسلامي ، كما أن كتاب " الحاوي " يعتبر من الموسوعات الهامة والصادر الأساسية عند الشافعية في ضبط الأقوال والطرق والأوجه •

من أجل ذلك أحببت المساهمة في هذا العمل القيم بجهدتي المتواضع مع زملائي من طلاب الدراسات العليا الشرعية الذين اشتركوا في تحقيق كتاب الحاوي •

ثانيا : و كان من حظي اختيار (كتاب العارية والغصب والشفعة) من " الحاوي " كما جاء ترتيبها في الكتاب •

فان الماوردي رحمه الله قد استوعب في كتاب العارية أحكام الإجارة بتوسع وإحاطة وافية ، وفي معرفة حكمة مشروعية العارية وأحكامها منافع جليلة تعود على المجتمع الإسلامي ، حيث إنّ العارية عقد إرفاق ومعونة ، جاء الشرع بها ، و ندب الناس إليها • ويتمكن المسلمون بالتعاور فيما بينهم من نشر روح التعاون والمحبة بين أفراد المجتمع •

وفي كتاب الغضب تناول الماوردي أحكام الغضب بعمق وإحاطة وافية .
وفي معرفة أحكام الغضب منافع كثيرة لا يستغني عنها المسلمون .

أما كتاب الشفعة فتناول فيه الماوردي أحكام الشفعة والخلاف الواقع
بين المذاهب ببيان واضح ، ودراية وافية . وفي معرفة أحكام الشفعة
وتطبيقها كما أراده الشارع حلّ لكثير من المشاكل التي قد تقع بين
الشركاء أو بين الجيران .

هذا وإن إخراج هذه الكتب وإحياءها بالتحقيق يعتبر خدمة جليّة
في سبيل إحياء التراث الإسلامي .

ثالثا : إنّ القيام بعمل التحقيق في " الحاوي " للماوردي يعطي
الباحث ملكة الاستنباط ، لأن منهج الماوردي في كتابه " الحاوي " منهج
علمي ، حيث يذكر الآراء والأدلة ويقارنها ويناقشها ويرجح ما صح
عنده حسب الدليل ، وله اجتهاداته واختياراته الخاصة به في بعض
المسائل الفقهية .

ولهذه الأسباب المذكورة وقع اختياري على تحقيق ودراسة (كتاب
العارية والغضب والشفعة) من " الحاوي " للإمام الماوردي موضوعا
لرسالتي .

وبعد موافقة مجلس قسم الدراسات العليا ومجلس كلية الشريعة والدراسات
الإسلامية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة على الموضوع ، بدأت العمل في إعداد
الرسالة مستعينا بالله ومستنيرا بتوجيهات سعادة المشرف على
الرسالة الدكتور أحمد بن عبدالرزاق الكبيسي حفظه الله .

خطة البحث :

جعلت بحثي في قسمين : قسم للدراسة ، وقسم للتحقيق . فقد تضمن
قسم الدراسة تمهيدا وثلاثة فصول . فتكلمت في التمهيد عن الإمام المزني
وكتابه " المختصر " ، لِمَا أَنَّ كتاب " الحاوي " للماوردي إنما هو شرح
لمختصر المزني . أما الفصول فجاء ترتيبها على النحو التالي :

الفصل الأول : عصر الماوردي :

تكلت فيه عن عصر المؤلف من الناحية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية والعلمية موجزا .

الفصل الثاني : الإمام الماوردي حياته ومؤلفاته .

تناولت فيه ترجمة أبي الحسن الماوردي، وتعرضت لشيوخه وتلاميذه، ومكانة الماوردي العلمية، ومؤلفاته، ووفاته .

الفصل الثالث : دراسة المؤلف :

تكلت في هذا الفصل عن عنوان الكتاب ونسبته إلى مؤلفه، ومنهج المؤلف في كتابه، ومصادر الحاوي، وبينت فيه مزايا الكتاب والمآخذ عليه، وتعرضت لبعض المسائل الفقهية التي ظهرت فيها شخصية الماوردي الفقهية، وقمت بوصف النسخ التي اعتمدت عليها في التحقيق .

قسم التحقيق :

أما قسم التحقيق فقد تضمن (كتاب العارية والغصب والشفعة) من " الحاوي الكبير " لأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي المتوفى سنة ٤٥٠ هـ .

وبعد :

فهذا عملي في البحث الذي أتقدم به إلى كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة لنيل درجة الدكتوراه في فرع الفقه . فقد بذلت في إعدادة قصارى جهدي وطاقتي . والله أسأل أن أكون قد وفقت فيه .
والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه
أجمعين .

المحقق

حسن علي كوركولو

تاسعا : فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٣	شكر و تقدير
٤	الرموز والاختصارات التي استعملتها في الرسالة
٩-٦	<u>المقدمة</u>
٦	دوافع اختيار الموضوع
٨	خطة البحث
١٠-١٠٦	<u>قسم الدراسة</u>
١٢-١٧	التمهيد : الإمام المزني وكتابه المختصر
١٣	الإمام المزني
١٥	مختصر المزني
١٦	شرح المختصر
١٨-٢٣	<u>الفصل الأول : عصر الماوردي</u>
١٩	الحالة السياسية في عصر المؤلف
٢١	الحالة الاجتماعية والاقتصادية في عصر المؤلف
٢٣	الحالة الفكرية والعلمية في عصر المؤلف
٢٤-٧٣	<u>الفصل الثاني : الإمام الماوردي حياته ومؤلفاته</u>
٢٥	اسم المؤلف وكنيته ولقبه ونسبه ومولده ونشأته
٢٨	طلبه للعلم
٢٩	أعماله ومنزلته لدى الحكام
٣٣	أخلاقه وصفاته
٣٤	جراة الماوردي في بيان الحق

الصفحة	الموضوع
٣٦ اخلاص نيته في مؤلفاته
٣٨ اتهامه بالاعتزال والرد على هذه التهمة
٤١ مخالفة الماوردي للمعتزلة
٤٤ شيوخه
٤٤ شيوخه في الفقه
٤٤ شيوخه في الحديث
٤٦ تلاميذه
٤٦ تلاميذه في الفقه
٤٨ تلاميذه في الحديث
٥٠ مكانته العلمية وثناء و الحلماء عليه
٥٣ مؤلفاته
٥٣ أ - كتبه في التفسير وأمثال القرآن
٥٣ ١ - النكت والعيون
٥٥ ٢ - أمثال القرآن
٥٥ ب - كتبه في العقيدة :
٥٥ ١ - أعلام النبوّة
٥٥ ج - كتبه في الفقه
٥٥ ١ - الحاوي الكبير
٦٣ ٢ - الإقناع في فقه الشافعي
٦٤ ٣ - كتاب في البيوع
٦٤ ٤ - الكافي في شرح مختصر المزني
٦٥ د - كتبه في العلوم السياسية والاجتماعية
٦٥ ١ - الأحكام السلطانية والولايات الدينية
٦٦ ٢ - قوانين الوزارة وسياسة الملك
٦٧ ٣ - تسهيل النظر وتعجيل الظفر في أخلاق الملك وسياسة الملوك

الصفحة	الموضوع
٦٧	٤- نصيحة الملوك
٦٨	هـ- كتيبه في اللغة والأدب
٦٨	١- كتاب في النحو
٦٨	٢- الأمثال والحكم
٦٩	٣- البغية الحليا في أدب الدين والدنيا
٦٩	كتب أخرى منسوبة للماوردي
٧٢	وفاته
١٠٦-٧٤	الفصل الثالث : دراسة المؤلف
٧٥	عنوان الكتاب ونسبته إلى مؤلفه
٧٧	منهج المؤلف في كتابه
٨١	مصادر الحاوي
٨٥	مسائل فقهية ظهرت فيها شخصية الماوردي
٩٣	نقد الكتاب
٩٢	أهمية الكتاب ومزاياه
٩٥	المآخذ على الكتاب
٩٨	نسخ المخطوطة
١٠٢	منهجي في التحقيق
١٠٧	نموذج من نسخ المخطوطة

محتويات قسم التحقيق

الصفحة	الموضوع
١	قسم التحقيق
	كتاب العارية والغصب والشفعة من الحاوي الكبير لأبي الحسن
٢٧٩-٢	علي بن محمد بن حبيب الماوردي
٨٩-٣	كتاب العارية
	* ١- قال الشافعي : وكل العارية مضمونة على المستعير، وإن
٤	تلفت من غير فعله (العارية مضمونة)
٦	تعريف العارية
٧	الأدلة على مشروعية العارية من الكتاب
١٢	الأدلة على مشروعية العارية من السنة
	* أ / ١ (فصل) : العارية هي هبة المنافع مع استيفاء ملك الرقبة، وتفتقر
	إلى ثلاثة أشياء: المعير والمستعير والمعار (أركان العارية
١٧	و شروطها)
١٩	* ب / ١ (فصل) : إعاره الذهب والفضة
	* ج / ١ (فصل) : إعاره الحيوان وإجارتها ، فالحيوان على أربعة
٢١	أقسام:
٢١	١ - ما تجوز إعارته وإجارته
٢٢	٢ - ما لا تجوز إعارته ولا إجارته
٢٤	٣ - ما تجوز إعارته ولا تجوز إجارته
٢٦	٤ - ما تجوز إعارته، وفي جواز إجارته وجهان ...
	* د / ١ (فصل) : تمام العارية يكون بطلب المستعير وإجابة المعير،
٢٧	ثم باقباض منه أو باذن بقبضه (صيغة العارية)
٢٧	الفرق بين العارية والهبة

- * هـ ١/ (فصل) : العارية بعد القبض تامة غير لازمة (العارية عقد غير لازمة) ٢٨
- * و ١/ (فصل) : تمام العارية بالقبض . فقد اتفق الفقهاء على أن ما تلف من أجزائها بالاستعمال غير مضمون على المستعير ، واختلفوا في تلف عينها ٢٩
- * ز ١/ (فصل) : لم يخل حال العارية إذا تلفت من أحد أمرين : إما أن يكون لها مثل أو لا مثل لها (تلف العارية وضمانها) ٤٤
- * ٢- مسألة : اختلاف المعير والمستعير ، ففي اختلافهما أربعة فصول : فالفصل الأول : في رجل ركب دابة غيره ثم اختلفا ٤٧
- * أ ٢/ (فصل) : فان قلنا : إن القول قول رب الدابة والأرض فمع يمينه ٥٢
- * ب ٢/ (فصل) : اختلاف المالك والمستعير بعد تلف الدابة ، فالمالك يدعي الأجرة دون القيمة ، والراكب يُقر بالقيمة دون الأجرة ٥٣
- * ج ٢/ (فصل) : والفصل الثاني : وهو أن يقول المالك : غصبتنيها ، ويقول الراكب : أعرتنيها (اختلاف المالك والمتصرف في المال : هل هو غصب أم عارية ؟) ٥٥
- * د ٢/ (فصل) : والفصل الثالث : أن يقول رب الدابة : أعرتكها ، ويقول الراكب : استأجرتُها (اختلاف المالك والمتصرف في المال : هل هو إجارة أم إجارة) ٥٧
- * هـ ٢/ (فصل) : والفصل الرابع : أن يقول المالك : غصبتنيها ، ويقول الراكب : أجرتنيها (اختلاف المالك والمتصرف في المال : هل هو غصب أم إجارة ؟) ٥٨
- * ٣- مسألة : ومن تعدى في ودیعة ، ثم ردها إلى موضعها الذي كانت فيه ضمن (التعدى في الوديعة) ... ٥٩

الصفحة	الموضوع
	* أ / ٣ (فصل) : قال الشافعي : لا يسبرأ المودع من الضمان حتى يدفعها
٦٦	إلى مالِكها أو يُحدِّث له استئمانا
	* ٤- مسألة : فإذا أعاره بقعة لبينى فيها بناءً لم يكن لصاحب البقعة
	أن يخرجها حتى يُعطيه قيمة بناءه قائماً يوم يخرجها ...
٦٧	(تسلط المستعير على الانتفاع بحسب إذن المعير)
٧١	* أ / ٤ (فصل) : يتصرف المستعير في العارية بنفسه أو بوكيله فيها
	* ب / ٤ (فصل) : فإذا قبض المستعير الأرض للغرس والبناء ، ثم رجع
٧٢	المعير
	* ج / ٤ (فصل) : إن امتنع المعير من بذل قيمة الغرس ، و امتنع المستعيرُ
٧٥	من القلع ، فقد اختلفوا في حكمه على ثلاثة مذاهب ...
	* د / ٤ (فصل) : فإذا ثبت أن الغرس والبناء مُقرّر ، فاقراره مشروط
٧٧	ببذل الأجرة وإقامة المعير على المنع من بذل القيمة ...
	* هـ / ٤ (فصل) : لو أراد المستعير بيع غرسه وبنائه على غير المعير ، ففي
٧٨	جوازه وجهان
	* و / ٤ (فصل) : إذا حمل السيل بذرا للرجل ، فنبت في أرض غيره ؛ أو
٧٩	نوى ، فصار غرسا ، فهو لمالك البذر والنوى
٨٠	* ز / ٤ (فصل) : إغارة الرجل جاره حائطا ليضع عليه أجذاعا
٨٢	* ح / ٤ (فصل) : إذا أعاره جذعا ليمسك به حائطا
٨٢	* ط / ٤ (فصل) : إذا أعاره أرضا لدفن ميت
٨٤	* ي / ٤ (فصل) : إذا مات المستعير بطلت العارية
٨٥	* ك / ٤ (فصل) : إذا باع المعير العارية ، وهي في يد المستعير ...
٨٦	* ل / ٤ (فصل) : إذا استعارد أبة ، ثم ردها المستعير إلى اصطلب المعير
٨٧	* م / ٤ (فصل) : لا يجوز للمعير أن يأخذ بالعارية رهنا ، ولا ضامنا ...
	* ن / ٤ (فصل) : إذا طلب المعير برد العارية ، كانت مؤنة ردها
٨٨	واجبة على المستعير
	* س / ٤ (فصل) : إذا أعار المستعير العارية من رجل باذن المستعير
٨٨	جاز
	(انتهى فهرس كتاب العارية)

- * ١- و إذا شق رجل لرجل ثوبا ، كُسر له شيئا ، أو رضه ، أو جنى له على مملوك فأعماه ، أو شجّه موضحة ؛ فذلك كله سوا ٩١
- والأصل في تحريم الغصب وحظر الأموال : الكتاب والسنة وإجماع الأمة ٩٢
- الأدلة على تحريم الغصب من الكتاب ٩٢
- الأدلة على تحريم الغصب من السنة ٩٤
- * أ/١ (فصل) : تعريف الغصب ١٠٠
- * ب/١ (فصل) : للمغصوب ثلاثة أحوال :
أحدها : كونه باقيا ١٠٦
- * ج/١ (فصل) : والحال الثانية : كون المغصوب تالفا ١٠٧
- * د/١ (فصل) : لا يخلو أن يكون المغصوب إما من جنس الأثمان أو من غير جنس الأثمان ١١١
- * هـ/١ (فصل) : والحال الثالثة : كون المغصوب ناقصا ، فعلى ضريين :
أحد هما : أن يكون حيوانا . والثاني : أن يكون غير حيوان ١١٥
- * و/١ (فصل) : فان كان المغصوب حيوانا ، فعلى ضريين : أحدهما : أن يكون بهيمة . والثاني : أن يكون آدميا ١٢٠
- إن كان المغصوب بهيمة ١٢٠
- * ز/١ (فصل) : قال الإمام مالك : إذا قطع ذنب حمار القاضي كان عليه جميع قيمته ، ولو كان لغير القاضي لزمه ما نقص من قيمته ١٢٢
- * ح/١ (فصل) : إن كان المغصوب آدميا ، فلضمان نقصه ثلاثة أحوال :
أحدها : أن يضمن باليد وحدها ١٢٣
- * ط/١ (فصل) : والحال الثانية : وهو أن يضمنه بالجنابة دون اليد ١٢٤
- * ي/١ (فصل) : فاذا ثبت أن الجنابة على العبد مضمونة بمقدر من قيمته ، فله أن يأخذ العبد بأرث الجنابة ، وإن كانت بجميع قيمته ١٢٧

- * ك ١/ (فصل) : والحال الثالثة : وهو أن يضمه باليد والجنانية جميعاً ١٢٩
- * ل ١/ (فصل) : وإذا غضب عبداً ، فجنى العبد في يد الغاصب جنانية عمد تستوجب جميع قيمته ١٣١
- * م ١/ (فصل) : ولو غضب عبداً في عنقه جنانية لم يُقَدَّ منها ١٣٤
- * ن ١/ (فصل) : فلو كان قد جنى في يد سيده بقدر قيمته ، ثم جنى في يد الغاصب جنانية بقدر قيمته ١٣٥
- * س ١/ (فصل) : وإذا قتل السيد العبد المخصوب في يد الغاصب ١٣٦
- * ع ١/ (فصل) : وإذا جنى السيد على عبده فمَثَلٌ به ، لم يعتق عليه ١٣٧
- * ف ١/ (فصل) : فأما إذا غضب حُرّاً صغيراً ، فمات في يده حتف أنفه ، أو لسعته حية ، فلا ضمان عليه ١٣٩
- * ٢- مسألة : ولو غضب جارية تساوى مائة ، فزادت في يده بتعليم منه ، أولسمن واعتداءً من ماله ١٤٠
- وهذه المسألة مشتملة على فصلين : أحدهما : أن يخصبها ناقصة ، فتزيد ، ثم تنقص ١٤٠
- * أ ٢/ (فصل) : والفصل الثاني : وهو أن يخصبها زائدة ، فتتقص ، ثم تزيد ١٤٥
- * ب ٢/ (فصل) : وإذا غضب عبداً سميماً يساوى ألفاً ، فأهذله حتى ذهب سمه ، ولم تنقص قيمته ١٤٨
- * ج ٢/ (فصل) : وإذا غضب عبداً يساوى مائة ، فزادت السوق حتى صار يساوى ألفاً ، ثم قطع إحدى يديه ١٤٨
- * ٣- مسألة : قال الشافعي : وكذلك هذا في البيع الفاسد (المقبوض عن بيع فاسد مضمون على المشتري كضمان الغصب) ١٤٩
- فان كانت العين باقية سقط ضمان نقصها في السوق ، ولزم ضمان نقصها في البدن . وإن كانت تالفة لزم ضمان نقصها في السوق والبدن ١٤٩
- * ٤- مسألة : والحكم في ولد الجارية المخصوبة الذين ولدوا في الغصب كالحكم في بدنها ١٥٢
- * أ ٤/ (فصل) : فإذا ثبت أن ولد المخصوبة مضمون على الغاصب ، فسواء تلف بعد إمكان رده أو قبل إمكانه ١٥٤

- الموضوع الصفحة
- * ب/٤ (فصل) : لولد الجارية المغصوبة ثلاثة أحوال : حال يضمن فيها ،
 ١٥٤ وحال لا يضمن ، وحال مختلف فيها
- * ج/٤ (فصل) : إذا غصب مالا ، فاتجر به ، وريح فيه ، ففي ريحه قولان ...
 ١٥٥
- * ٥- مسألة : ولو باع الغاصب الجارية المغصوبة ، فأولدها المشتري
 ١٥٩
 - فإذا وطئ الغاصب الجارية عالماً بتحريم الزنا ، وإن لم يكن له شبهة
- * أ/٥ (فصل) : فان كانت له شبهة ، فالشبهة قد تكون من وجوه ثلاثة ...
 ١٦٥
- و لو ضرب أجنبي بطن الجارية المغصوبة ، فألقت جنينا ميتا ...
 ١٦٧
- * ب/٥ (فصل) : فأما المشتري فشرأؤه باطل ، وإن أجازة المالك ، لفساد
 ١٦٨ العقد
- * ج/٥ (فصل) : وإن كان للمشتري شبهة ، وهي الشبهة الثلاث في الغاصب
 ١٦٩ مع شبهة رابعة ... وهي جهله بأن الأمة مغصوبة ...
- * د/٥ (فصل) : ولو كان السيد قد رجح بضمان المغصوبة على الغاصب
 ١٧٢ دون المشتري
- * هـ/٥ (فصل) : فلو كان الغاصب قد وطئها قبل البيع ، ثم وطئها المشتري
 ١٧٣ بعد الشراء
- * و/٥ (فصل) : فأما كون الجارية أمّ ولد للواطئ من الغاصب أو المشتري ...
 ١٧٣
- * ٦- مسألة : وإن كان المغصوب ثوبا ، فأبلاه المشتري
 ١٧٥
- إبلاء الغاصب الثوب المغصوب
 ١٧٥
- * أ/٦ (فصل) : إذا بلى المشتري الثوب المغصوب فيلزمه ما يلزم الغاصب
 ١٧٧ من الأرش والأجرة
- * ب/٦ (فصل) : ولو أن غاصب الثوب أجره من رجل ، فأبلاه
 ١٧٨
- * ج/٦ (فصل) : ولو أن غاصب الثوب أطاره
 ١٧٨
- * د/٦ (فصل) : ولو أن غاصب الثوب أودعه
 ١٧٩
- * هـ/٦ (فصل) : ولو أن غاصب الثوب أودعه عند مالكه ، فتلّف
 ١٧٩
- * ٧- مسألة : قال الشافعي : ولست أنظر في القيمة إلى تغير الأسواق ،
 ١٨١ وإنما أنظر إلى تغير الأبدان

الصفحة	الموضوع
١٨١	* أ / ٧ (فصل) : نقص الثمن ١٨١
	* ب / ٧ (فصل) : نقص البدن مضمون مع بقاء العين وتلفها ، ونقص الثمن
١٨٢	غير مضمون مع بقاء العين ، وهو مضمون مع تلفها ١٨٢
	* ٨ - مسألة : ولو كان المغضوب دابة ، فشغلها الخاصب أولم يشغلها ؛ أودارا فسكنها أو أكرها أو لم يسكنها ولم يكرها (منافع المغضوب مضمونة على الخاصب)
١٨٥	١٨٥ (منافع المغضوب مضمونة على الخاصب)
١٩٤	* أ / ٨ (فصل) : ضمان منافع المغضوب بشرطين ١٩٤
١٩٤	* ب / ٨ (فصل) : وإذا غضب الرجل مكاتباً ، فحبسه زماناً ضمن أجرته مثله .. ١٩٤
١٩٥	* ٩ - مسألة : ولو استكره أمة أو حرة فعليه الحد والمهر ١٩٥
	* أ / ٩ (فصل) : لو اختلف الواطئ والموطوءة : فادعت الموطوءة
١٠٢	الاستكراه ، وادعى الواطئ المطاوعة ١٠٢
	* ١٠ - مسألة : وفي السرقة حكمان : أحدهما : لله تعالى . والآخر
٢٠٣	للآدميين ٢٠٣
٢٠٧	* أ / ١٠ (فصل) : فلو أحرز السارق السرقة ، فسرقها منه سارق آخر ٢٠٧
	* ١١ - مسألة : ولو غضب أرضاً ، فغرسها ، فعليه أن يقلع غرسه
٢٠٨	ويرد ما نقصت الأرض ٢٠٨
٢٠٨	- إنَّ الأرض والعقار يجري عليهما حكم الغصب إيراًً وضماناً ٢٠٨
	* أ / ١١ (فصل) : لا يخلو حال الخرس والبناء من ثلاثة أقسام : القسم
٢١٥	الأول : أن يكون الخرس والبناء ملكاً للخاصب ٢١٥
٢١٨	* ب / ١١ (فصل) : والقسم الثاني : أن يكون الخرس والبناء ملكاً لرب الأرض ٢١٨
	* ج / ١١ (فصل) : والقسم الثالث : أن يكون الخرس والبناء مغضوباً من
٢١٩	غير مالك الأرض ٢١٩
	* د / ١١ (فصل) : فلو أظارت الريح أو حمل السيل حنطة رجل إلى أرض
٢٢١	آخر ، فنبت فيها ٢٢١
	* ١٢ - مسألة : لو حفر في الأرض المغضوبة بئراً ، وأراد الخاصب
٢٢٢	دفنها ٢٢٢

الصفحة	الموضوع
٢٢٣	* أ/ ١٢ (فصل) : وإذا دفن في الأرض المخصوبة ميتاً
٢٢٥	* ١٣- مسألة : لو زوّق داراً كان له نزع التزويق
٢٢٨	* ١٤- مسألة : ولو نقل عن الأرض المخصوبة تراباً
	* أ/ ١٤ (فصل) : منح المزني الغاصب من سد العثر ورد التراب ،
٢٣٢	إذا منحه المالك من السد والرد
٢٣٤	* ب/ ١٤ (فصل) : رد المؤلف على كلام المزني
٢٣٤	* ج/ ١٤ (فصل) : إذا غصب رجل أرضاً ، وقلح منها شجراً
٢٣٦	* د/ ١٤ (فصل) : إذا غصب أرضاً ، فطرح فيها تراباً
	* ١٥- مسألة : ولو غصب جارية ، فهلكت ؛ فقال : ثمنها عشر ،
٢٣٨	فالقول قوله مح يمينه
٢٣٨	— المخصوب مضمون بأكثر قيمته في السوق والبدن
	* أ/ ١٥ (فصل) : لو اختلف الغاصب والمالك في المخصوب ، فهو على
	ثلاثة أضرب : أحدهما : اختلافهما في قيمة المخصوب ،
	فعلى ضريين : أحدهما : أن يكون اختلافهما في القيمة
٢٤٠	مع اتفاهما على الصفة
	* ب/ ١٥ (فصل) : فان كان للمخصوب منه بينة على ما ادعاه من القيمة
٢٤١	سمعت
	* ج/ ١٥ (فصل) : والضرب الثاني : أن يكون اختلافهما في القيمة
٢٤٢	لاختلافهما في الصفة
	* د/ ١٥ (فصل) : وأما الضرب الثاني في الأصل ، فهو اختلافهما في
٢٤٤	تلفه
	* هـ/ ١٥ (فصل) : وأما الضرب الثالث — وهو اختلافهما في مثله — : فعلى
	ثلاثة أضرب :
٢٤٤	— أحدها : أن يختلفا في صفات المثل
٢٤٥	— والثاني : أن يختلفا في أصل المثل
٢٤٥	— والثالث : أن يختلفا في وجود المثل

- الموضوع الصفحة
- * و ١٥/ (فصل): و إذا كان على العبد المخصوب ثياب أو حلي بعد
٢٤٦ غصبه، فأدّاها المخصوب منه
- * ١٦- مسألة: وما كان له كيل أو وزن، فعليه مثل كيله و وزنه
٢٤٧ (حدّ ما له مثل ^{المثل})
- * أ ١٦/ (فصل): وإذا عدم ^{المثل} ولم يوجد، وجب العدول إلى القيمة،
٢٤٩ وفي القيمة قولان للشافعي رحمه الله
- * ب ١٦/ (فصل): وإذا غصب رجل من رجل حنطة بالبصرة، ثم اجتمعا
٢٥٢ ببخداد
- * ١٧- مسألة: ولو كان المخصوب ثوبا، فصبغه، فزاد في قيمته
٢٥٣
- وللصبغ ثلاثة أقسام: أن يكون للخاصب، فهو على ثلاثة أقسام:
أحدها: أن لا يمكن استخراجه
٢٥٤
* أ ١٧/ (فصل): و القسم الثاني: وهو أن يكون الصبغ مما يمكن
٢٥٩ استخراجه
- * ب ١٧/ (فصل): و القسم الثالث: وهو أن يكون الصبغ مما يمكن استخراج
٢٦٢ بعضه، ولا يمكن استخراج بعضه
- * ج ١٧/ (فصل): و إن كان الصبغ لرب الثوب
٢٦٣
* د ١٧/ (فصل): و إن كان الصبغ لأجنبي
٢٦٤
* هـ ١٧/ (فصل): قال المزني: هذا نظير ما مضى في نقل التراب
و نحوه
٢٦٧
* ١٨- مسألة: و إن كان المخصوب زيتا، فخلطه بمثله أو خير منه
٢٦٨
- فإذا غصب زيتا و خلطه بغيره، فعلى ضريرين:
أحد هما: أن يخلطه بزيت، والثاني: أن يخلطه
بغير زيت. فان خلطه بزيت، فعلى ثلاثة أضرب:
أحد ها: أن يخلطه بمثله
٢٦٨
* أ ١٨/ (فصل): والضرب الثاني: و هو أن يخلطه بأجود منه
٢٧٠

- الموضوع الصفحة
- * ب/١٨ (فصل): والضرب الثالث: أن يخلطه بأردأ منه ٢٧١
- * ج/١٨ (فصل): والضرب الثاني: وهو أن يخلط الزيت بغير زيت ١٧٤
- * ١٩- مسألة: و لو أغلا الزيت المغصوب على النار، أخذه وما
نقصت مكيلته أو قيمته ٢٧٦
- * أ/١٩ (فصل): وإذا غصب منه عصيرا، فأغلاه بالنار ٢٧٩
- * ٢٠- مسألة: و لو خلط دقيقا بدقيق فكالزيت ١٨١
- * أ/٢٠ (فصل): وإذا غصب حنطة، فخلطها بشعير ٢٨٣
- * ٢١- مسألة: وإن كان المغصوب قمحا، فعفن عنده، رده وقيمة
ما نقص ٢٨٤
- * أ/٢١ (فصل): فان غصب منه حنطة فطحنها، أو دقيقا فخبزه ٢٨٥
- * ب/٢١ (فصل): ولو غصب حنطة فزرعها ٢٨٦
- * ج/٢١ (فصل): وإذا غصب رجل بيضا، فصار فرخا ٢٩١
- و لو غصب شاة، فأنزى عليها فحله ٢٩٢
- و لو غصب منه فحلا، فأنزاه على شاة له ٢٩٢-٢٩٣
- * د/٢١ (فصل): و لو غصب شاة، فذبحها، و طبخها ٢٩٣
- * هـ/٢١ (فصل): و إذا غصب مجوسي شاة فذبحها ٢٩٧
- * و/٢١ (فصل): و لو غصب رجل عصيرا، فصار في يده خلا ١٩٨
- * ز/٢١ (فصل): و لو غصب منه تمرا فحملة دبسا، أو مسما فحصره
شيرجا، أو زيتونا فاعتصره زيتا ٣٠٠
- * ٢٢- مسألة: و لو غصب ثوبا و زعفرانا و صبغه به ٣٠٣
- * أ/٢٢ (فصل): فلو غصب ثوبا فغسله أو قصره ٣٠٥
- * ب/٢٢ (فصل): و لو غصب ثوبا فقطعه قميصا ٣٠٦
- * ج/٢٧ (فصل): و إذا غصب من رجل دقيقا و عسلا و دهنا و عصد
عصيذا، أخذه المالك معصودا ٣٠٨
- * ٢٣- مسألة: و لو كان المغصوب لوحا، فأدخله في سفينة، أو
بنى عليه جدارا، أخذ بقلعه ٣١٠

الصفحة	الموضوع الخاص
٣١٧	* أ/٢٣ (فصل): أخذ بقلح البناء سواء كان البناء قليلا أو كثيرا.....
	* ب/٢٣ (فصل): و لو عمل اللوح المصوب بابا أو بناه سفينة، أو
٣١٦	غصب حديدا فعمله درعا لم يملكه
	* ٢٤- مسألة: و لو كان المصوب خيطا فخاطبه ثوبا، وكذلك
٣٢١	فان خاطبه جرح إنسان أو حيوان
	* أ/٢٤ (فصل): و إذا مرت بهيمة رجل في سوق، فابتلعت جوهره
٣٢٦	رجل
٣٣٠	* ب/٢٤ (فصل): و إذا تبايعا بهيمة و ابتلعت ثمنها
	* ج/٢٤ (فصل): و إذا مرت بهيمة رجل بقدر باقلائي، فأدخلت
٣٣٣	رأسها فيه
	* ٢٥- مسألة: و لو غصب طعاما، فأطعمه من أكله، ثم استحق،
٣٣٨	كان للمستحق أخذ الخاصب به
	* أ/٢٥ (فصل): إذا وهب الخاصب الطعام لمالكة، فأكله، أو أن يأذن
٣٤٣	له في أكله، أو أن يعطيه عبد ربه أو بهيمته
	* ب/٢٥ (فصل): و لو أن غاصب الطعام باعه على مالكة المصوب
٣٤٥	منه
	* ج/٢٥ (فصل): و لو أودع الخاصب المصوب عند مالكة، أو
٣٤٦	رهنه، أو كان مما يستأجر، فأجره
	* ٢٦- مسألة: و لو حل دابة أو فتح قفصا عن طائر فوقفا، ثم
٣٤٧	ذهبا
٣٥٣	* أ/٢٦ (فصل): إذا أمر طفلا أو مجنونا بارسال طائر في يده
	* ب/٢٦ (فصل): و لو كان الطائر ساقطا على برج أو جدار، فنفره
٣٥٢	بحجر رماه به
	* ج/٢٦ (فصل): و لو رمى رجل حجرا في هواء داره، فأصاب طائرا
٣٥٣	فقتله
	* د/٢٦ (فصل): و إذا فتح رجل مراح غنم، فخرجت ليلا، فرعت
٣٥٤	زرعا

الصفحة	الموضوع
٣٥٤	* هـ/٢٦ (فصل): و لو حلّ دابة مريوطة عن علفٍ أو شعير، فأكلته
٣٥٥	* ٢٧ - مسألة: و لو حلّ زقاً، أو راوية، فاندققا
٣٥٩	* أ/٢٧ (فصل): و لو أدنى رجل من الجامد نارا بعد كشف إنائه، وحلّ وكاءه، فحمى بها، فذاب و ذهب
٣٦٠	* ب/٢٧ (فصل): وإذا حلّ رجل رباط سفينة، فتشمرت بعد حلّ رباطها فغرقت
٣٦١	* ٢٨ - مسألة: و لو غضب دارا، فقال الغاصب: فهي بالكوفة، فالقول قوله مع يمينه
٣٦٣	* أ/٢٨ (فصل): و لو ابتدأ المدعي قبل تقديم الإقرار له، فأدعى عليه غضب دار بالكوفة
٣٦٤	* ب/٢٨ (فصل): و لو قال غضبته داره، ثم قال: أردتُ دارة الشمس أو دارة القمر
٣٦٥	* ج/٢٨ (فصل): و لو ادّعى غضب دار بالبصرة، فأنكره وحلف بالطلاق ما غضبه
٣٦٧	* ٢٩ - مسألة: و لو غضب دابة، فضاعت، فأدّى قيمتها، ثم ظهرت، ردت عليه ورد ما قبض من قيمتها
٣٦٧	- إذا غضب عبدا فأبق، أو بعيرا فشرد، فهذا على ضربين: أحدهما: أن يكون رده ممكنا
٣٦٨	* أ/٢٩ (فصل): فان حصل من الغاصب والمغضوب منه عدول إلى أخذ قيمته
٣٧١	* ب/٢٩ (فصل): والضرب الثاني: وهو أن يكون رده ممتنعا للجهل بمكانه
٣٧٢	- فان وجد العبد المغضوب بعد أخذ قيمته، فانه باق على ملك المغضوب منه عند الشافعي و مالك، - خلافا لأبي حنيفة - يأخذه ويرد ما أخذ من قيمته

الصفحة	الموضوع
٣٧٧	* ج / ٢٩ (فصل) : فاذا ثبت أن وجود المغصوب بعد أخذ قيمته موجب لرده واسترجاع قيمته، فاذا استرده المغصوب منه رجح بنقص إن كان فيه، وبنمائه إن حدث منه، و بأجرته
٣٧٩	* ٢٠-مسألة : و لو باع عبدا، و قبضه المشتري، ثم أقر البائع أنه غصبه من رجل
٣٨١	* ٢١-مسألة : و لو كان المشتري أعتقه، ثم أقر هو والبائع أنه للمغصوب منه لم يقبل قول واحد منهما في رد العتق
٣٨٤	* ٢٢-مسألة : و لو كسر لنصراني صليبياً
٣٨٨	* ٢٣-مسألة : فان أراق له خمرا، أو قتل له خنزيرا، فلا شيء عليه
٣٩٨	* أ / ٢٣ (فصل) : و إن أراق له غير الخمر من المائعات النجسة كالدم والبول، أو كلبن الميتة والأدهان، أو كالماء النجس
٣٩٩	* ب / ٢٣ (فصل) : و إذا غصب خمرا، فصار في يده خلا، ثم عاد الخل فصار خمرا
٣٩٩	* ج / ٢٣ (فصل) : و إذا غصب واحدا من حُفَيْنٍ
٤٠١	* د / ٢٣ (فصل) : و إذا غصب منه صكاً، أو سجلاً، أو كتاب عهدة
٤٠١	* هـ / ٢٣ (فصل) : و إذا أطارت الريح ثوبا لرجل، فألقته في دار آخر
٤٠٢	* و / ٢٣ (فصل) : و إذا سقط في دار رجل طائر مملوك، فألفه
٤٠٢	* ز / ٢٣ (فصل) : و إذا أشعل الرجل في داره نارا، فانتشرت حتى تعدت إلى دار جاره، فأحرقتها

(انتهى فهرس كتاب الغصب)

كتاب الشفعة

- * ١ - الشفعة فيما لم يقسم (دليل الشفعة) ٤٠٨
- تسمية الشفعة (تعريف الشفعة) ٤١٠
- * أ / ١ (فصل) : الحكم بالشفعة واجب بالنص والإجماع ٤١٣
- * ب / ١ (فصل) : الشفعة مستحقة في عراض الأرضين ، ويكون ما اتصل بها
من الخراس والبناء تبعاً ٤١٥
- الشفعة واجبة في المبيع المشاع إجماعاً ٤١٥
- الشفعة في المبيع المحوز مستحقة للجار عند أبي
حنيفة ومن معه ٤١٧
- * ج / ١ (فصل) : الكلام في الشفعة يشتمل على أربعة فصول :
- أحدها : ما تجب به الشفعة ، وهو انتقال الملك
بعقود المعاوضات ٤٣٦
- أقسام العقود ٤٣٦
- * د / ١ (فصل) : الفصل الثاني : ما تجب فيه الشفعة ، فهي عراض
الأرضين ، وما يتبعها متصلاً (محل الشفعة ، أو
المشفوع فيه ، أو المأخوذ) ٤٣٩
- جملة الأشياء على ثلاثة أقسام :
- أحدها : ما وجب فيه الشفعة مقصوداً ٤٣٩
- والقسم الثاني : ما تجب فيه الشفعة تبعاً ٤٤٢
- والقسم الثالث : ما لا تجب فيه الشفعة لا مقصوداً
ولا تبعاً ٤٤٤
- * هـ / ١ (فصل) : الفصل الثالث : من تجب له الشفعة ؟ (من هو الشفيع ؟)
- تجب الشفعة للخليط في الملك المبيح دون الجار ٤٤٥
- وإن كانت حصّة الخليط وقفاً ٤٤٥
- تجب الشفعة للأب على ابنه ، وللابن على أبيه ، وللرجل
على زوجته ، وللمرأة على زوجها ٤٤٧
- * و / ١ (فصل) : الفصل الرابع : ما تؤخذ به الشفعة (تؤخذ الشفعة
بما يجعل بدلاً عن الشقص المنقول الملك) ٤٤٧
- هل يستحق بالإقالة الشفعة ؟ ٤٤٨

الصفحة	الموضوع
٤٥٠	* ٢- مسألة : و للشفيح الشفحة بالثمن الذي وقح به البيع
٤٥١	* أ/ ٢ (فصل) : لا يخلو أن يكون الثمن مما له مثل ، أو مما لا مثل له ...
٤٥١	* ب/ ٢ (فصل) : ولو كان الثمن ألف درهم ، فدفعها المشتري إلى البائع ، فوجدها البائع زيوفاً
٤٥٢	- و لو كان الثمن عبداً ، فأعور العبد في يد المشتري ...
٤٥٣	* ج/ ٢ (فصل) : و إذا اشترى شقصاً من دار بمائة دينار ، ثم وجد به عيباً
٤٥٤	* د/ ٢ (فصل) : و إذا باع الرجل في مرضه شقصاً ، وحاباه في ثمنه ...
٤٥٩	* ٣- مسألة : وإن علم الشفيح بالبيع ، فطلب مكانه ، فهي له ، وإن أمكنه ، فلم يطلب ، بطلت شفحته ... (وقت وجوب طلب الشفحة)
٤٥٩	- فان لم يعلم الشفيح بالبيع ، فهو على حقه من الشفحة إذا علم
٤٥٩	- وإذا علم بالبيع ، فله حالتان : إحداهما : أن يكون قادراً على الطلب ، والثانية : أن يكون معذوراً ...
٤٦٠	- فان كان قادراً على الطلب ، فله ثلاثة أحوال : أحدها : أن يبادر إلى الطلب
٤٦١	* أ/ ٣ (فصل) : والحال الثانية من أحوال الشفيح بعد علمه بالبيع : أن يعفو عن الشفحة (العفو عن الشفحة)
٤٦٣	* ب/ ٣ (فصل) : والحال الثالثة من أحوال الشفيح بعد علمه بالبيع وتمكنه من الأخذ : أن يمسك عن الطلب ، وفيه للشافعي ثلاثة أقوال : ١ - طلب الشفحة على الفور
٤٦٤	٢ - طلب الشفحة موقت بثلاثة أيام بعد المكنة ...
٤٦٤	٣ - حق الشفحة ممتدة على التراخي
٤٦٤	- وإذا قيل بالقول الأول : إن حق الشفحة على الفور ...
٤٦٩	* ج/ ٣ (فصل) : وإذا قيل بالقول الثاني : إن حق الشفحة مقدر بثلاثة أيام بعد المكنة

الموضوع	الصفحة
* د ٣/ (فصل) : وإذا قيل بالقول الثالث : إنَّ حق الشفعة على التراخي ...	٤٧٢
* هـ ٣/ (فصل) : وإذا أخذ الشفيعُ الشقصَ بالشفعة ، لم يجز أن يشترط	
فيه خيار الثلاث	٤٧٣
* ٤- مسألة : فان علم الشفيعُ بالبيع ، فأخر الطلب ... (تأخير الشفيع	
عن طلب الشفعة)	٤٧٤
— إذا علم الشفيع بالبيع وكان معذورا بترك الطلب ،	
فله ثلاثة أحوال :	
— أحدها : أن يقدر على التوكيل في الطلب له	٤٧٤
* أ / ٤ (فصل) : والحال الثانية : أن يعجز الشفيع عن التوكيل ، ويقدر	
على الإشهاد بالطلب	٤٧٦
* ب / ٤ (فصل) : والحال الثالثة : أن يعجز عن التوكيل والإشهاد	٤٧٨
* ج / ٤ (فصل) : ما يصير به الشفيع عالماً ؟	٤٧٩
* د / ٤ (فصل) : وإذا باع بالبصرة شقصاً من دار بمصر	٤٨٠
* هـ / ٤ (فصل) : وإذا عُرِضَ الشقصُ قبل البيع على الشفيع	٤٨٢
* و / ٤ (فصل) : وإذا صالح الشفيعُ المشتري على مال يأخذه منه	
عوضاً على ترك الشفعة	٤٨٣
* ز / ٤ (فصل) : وإذا عفا الشفيع عن بعض الشفعة ، لم يتبعض العفو ...	٤٨٣
* ح / ٤ (فصل) : وإذا وجبت الشفعة ، فباع حصته قبل الأخذ أو الترك ...	٤٨٤
* ط / ٤ (فصل) : لو علم الشفيعُ البيع ، وقيل له : إنَّ الثمن ألف درهم ،	
فحفا عن الشفعة ، ثم بان أنَّ الثمن مائة دينار	٤٨٥
* ي / ٤ (فصل) : ولو قيل له : إنَّ المبيع سهم من عشرة أسهم ، فحفا عن	
الشفعة ، ثم بان أنَّ المبيع خمسة أسهم من عشرة	٤٨٧
* ك / ٤ (فصل) : ولو كان مشتري الشقص وكليلاً ، فحفا الشفيع عن الشفعة ...	٤٨٩
* ٥- مسألة : وإن اختلف الشفيع والمشتري في الثمن	٤٩٠
* أ / ٥ (فصل) : لو أخذ الشفيعُ الشقصَ بالألف عند يمين المشتري ، ثم	
قامت البينة أنَّ الثمن خمسمائة	٤٩٣
* ب / ٥ (فصل) : ولو قال المشتري : إنَّ الثمن ألف ، وقال الشفيع : لست	
أعلم قدر الثمن مح علمي بنقصه عن الألف	٤٩٤

الصفحة	الموضوع
٤٩٤	* ج / ٥ (فصل) : و لو قال المشتري : لا أعلم قدر الثمن لنسيان حدث ...
٤٩٧	* د / ٥ (فصل) : إن اختلف البائع والمشتري في الثمن
٤٩٩	* ٦ - مسألة : وإن اشترى الشفعة بسلعة ، فهي له بقيمة السلعة ...
	— و جملة الأثمان ضربان :
	— ضرب له مثل ، كالدرهم والدنانير ، فالشفعة فيه
٤٩٩	واجبة بمثل الثمن
	— والضرب الثاني : ما لا مثل له ، كحبد أو ثوب ، فالشفعة
٤٩٩	فيه واجبة بقيمة الثمن
٥٠٠	* ٧ - مسألة : وإن تزوج المرأة على شقص
٥٠٠	— إذا تزوجها على شقص أصدقها وجب فيه الشفعة ...
٥٠٠	— لو خالعتها على شقص وجب فيه الشفعة
٥٠٢	* أ / ٧ (فصل) : فإذا ثبت وجوب الشفعة في الصداق والخلع ، فمذهب الشافعي أنه مأخوذ بمهر المثل
٥٠٣	* ب / ٧ (فصل) : فإذا ثبت أنه مأخوذ بمهر المثل ، فسواء كانت قيمة الشقص بازاء مهر المثل أو كانت زائداً عليه أو ناقصاً عنه
	* ج / ٧ (فصل) : فرغ المؤلف على ما مهده من هذا الأصل ثلاثة فروع :
	أحدها : أن يتزوجها على شقص من دار ،
٥٠٤	و يأخذ منها ديناراً
٥٠٥	* د / ٧ (فصل) : والفرع الثاني : أن يتزوجها على شقص من دار ودينار ...
٥٠٦	* هـ / ٧ (فصل) : والفرع الثالث : مركب من الفرعين الماضيين
٥٠٧	* ٨ - مسألة : وإن طلقها قبل الدخول رجع عليها بنصف الشقص ^{قيمة} ...
	— ثم لا يخلو حال الشفيع من ثلاثة أحوال :
	— أحدها : أن يكون قد أخذ الشقص من الزوجة
٥٠٧	بشفعته
	— والحال الثانية : أن يكون الشفيع قد عفا عن شفعته
٥٠٨	فيه

- والحال الثالثة : أن يكون الشفيح على حقه لعذر
استدام به لم يعف و لم يأخذ ، حتى طلق الزوج ؛
فأيهما أحق بالشقص ؟ فيه وجهان ٥٠٨
- * أ / ٨ (فصل) : ويتفرع على هذين الوجهين : أن يشتري رجل شقفا
من دار بألف ، ثم يفلس المشتري قبل دفع الثمن ، ويحضر
البائع ليرجع بعين ماله ، والشفيح ليأخذه بشفحته ٥٠٩
- * ب / ٨ (فصل) : وإذا طلق الرجل زوجته ، ثم أمتعها شقفا ٥١٠
- * ج / ٨ (فصل) : وإذا استأجر داراً أو دابة بشقص من دار ٥١٠
- * د / ٨ (فصل) : وإذا تبايع الرجلان شقفا ، فعفا الشفيح عن شفحته ،
فلا شفحة فيه بالإقالة ٥١١
- * ٩- مسألة : وإن اشترى الشفعة بثمن مؤجل إلى أجل ، وحضر
الشفيح مطالباً ٥١٣
- * أ / ٩ (فصل) : فللشفيح والمشتري أربعة أحوال ٥١٥
- * ب / ٩ (فصل) : ولو كان الثمن مُنَجَّمًا ٥١٨
- * ١٠- مسألة : ولو ورث الشقص رجلان ، فمات أحدهما ، وله ابنان ،
فباع أحدهما نصيبه ، فأراد أخوه الشفعة دون عمه ،
فكلاهما سواء ٥١٩
- تقسيم المشفوع فيه بين الشفعا ، هل يقسم بين
الطالبين بالتساوي بحسب عدد الرؤوس ، أو بمقدار
الملك ؟ ففيه قولان للشافعي ٥١٩
- * أ / ١٠ (فصل) : فان قيل : إن الأخ أحق ٥٢١
- * ب / ١٠ (فصل) : اختار المزي من القولين الأولين : أن تكون الشفعة
بينهما ٥٢٤
- * ١١- مسألة : قال المزي : وقد قال الشافعي رضي الله عنه : ولورثة
الشفيح أن يأخذوا ما كان يأخذه أبوهم بينهم على
العدد ٥٢٥
- (الشفعة مورثة)

- الموضوع الصفحة
- * أ/١١ (فصل) : فاذا صح ميراث الشفعة ، لم يخل أن يكون موت الشفيح قبل البيع أو بعده ٥٣٠
- * ب/١١ (فصل) : وإذا ابتاع رجل شقفا من دار فيه شفعة ، ثم مات ، و عليه دين يحيط بالتركة ٥٣٢
- * ج/١١ (فصل) : ولو مات رجل ، وترك دارا ، فعليه دين محيط ببعضها ٥٣٣
- * ١٢- مسألة : فان حضر أحد الشفعا أخذ الكل بجميع الثمن ... (تراحم الشفعا)
- للشفعا ثلاثة أحوال :
- حال يكونوا حاضرين ، فلهم ثلاثة أقسام :
أ - أن يطالبوا جميعا بالشفعة ٥٣٥
ب - أن يعفوا جميعا عن الشفعة ٥٣٥
ج - أن يعفوا بعضهم ، ويطالب بعضهم ٥٣٦
- * أ/١٢ (فصل) : وأما الحال الثانية - وهو أن يكونوا جميعا غائبين- :
فهم على حقوقهم من الشفعة ٥٣٧
- * ب/١٢ (فصل) : و الحال الثالثة - وهو أن يحضر بعضهم ويغيب بعضهم ٥٣٨
- * ج/١٢ (فصل) : وإذا أخذ أحد الشفعا الثلاثة عند غيبة الآخرين ، ثم قدم أحد الغائبين ٥٤١
- * ١٣- مسألة : ولو كان الإثنان اقتسما كان للثالث نقض قسمتهما ... من الشفعا
..... ٥٤٤
- * ١٤- مسألة : فان سَلَّمَ بعضُ الشفعا حَقَّ الشفعة ، لم يكن للبعض إلا أخذ الكل أو الترك ٥٤٦
(لا يجوز للشفعا أن يفرقوا صفقة المشتري عليه)
- * أ/١٤ (فصل) : إذا وُكِّلَ الشفيحُ في الشراء ، فاشترى لموكله ٥٤٨
- * ب/١٤ (فصل) : و إذا باع ولي اليتيم و وصي الميت بالولاية ما هما شفيعان فيه ٥٥٠

الصفحة	الموضوع
٥٥١	* ج / ١٤ (فصل) : وإذا اشترى العامل في القراض شقصا
٥٥٣	* ١٥- مسألة : لو أصاب الشفعة هدم من السماء
٥٥٧	* ١٦- مسألة : و لو قاسم المشتري و بنى
	(تصرفات المشتري في الشقص)
٥٦٠	* أ / ١٦ (فصل) : لم يجبر المشتري على قلع بناءه
	* ب / ١٦ (فصل) : لو قال الشفيح : أنا آخذ من الشقص ما لا بناء فيه
٥٦٢	بحصته من الثمن
	* ج / ١٦ (فصل) : وإذا أخذ الشفيح بشفعته شقصا من دار، ثم استحق
٥٦٢	ذلك من يده (استحقاق الشفعة)
٥٦٣	* د / ١٦ (فصل) : وإذا كان المبيع شقصا من أرض ، ثم حصل الاستحقاق ...
	* ١٧- مسألة : و لو كان الشقص في النخل ، فزادت ، كان له أخذها
٥٦٥	زائدة (نماء المشفوع فيه وزيادته)
٥٦٥	- لا شفعة في النخل إذا بيعت مفردة عن الأرض ...
	- تجب الشفعة في الأرض إذا بيعت مع الأرض تبعا
٥٦٥	للأرض بخلاف الزرع
٥٦٦	- إذا بيعت النخل مع قرارها من الأرض
	- إن كان المبيع شقصا من أرض ذات نخل وشجر،
٥٦٧	فزادت بعد البيع
٥٦٩	* أ / ١٧ (فصل) : و إذا كانت النخل عند ابتياع الشقص منها مشرعة ...
٥٧١	* ١٨- مسألة : و لا شفعة في بئر لا بياض لها
	- الحقار ضربان :
٥٧١	- ضرب يقسم جبراً ، ففيه الشفعة وفاقاً
٥٧١	- وضرب لا يقسم جبراً ففيه الخلاف
٥٧٢	- (حكمة مشروعية الشفعة)
٥٧٣	- البئر المشتركة : إذا بيع شقص منها
٥٧٥	- لا شفعة في فحل النخل

الصفحة	الموضوع
٥٧٦	* أ / ١٨ (فصل) : كيفية ثبوت حق الشفعة في الحمام
٥٧٧	* ب / ١٨ (فصل) : كيفية ثبوت حق الشفعة في الرحى
٥٧٨	* ج / ١٨ (فصل) : كيفية ثبوت حق الشفعة في الد ولاب في الأرض ...
٥٧٩	* د / ١٨ (فصل) : كيفية ثبوت حق الشفعة في المعدن
	* ١٩ - مسألة : قال الشافعي رحمه الله : أما الطريق التي لا تملك :
٥٨١	فلا شفعة فيها ، و لا بها
	* ٢٠ - مسألة : أما عرصة الدار تكون محتملة للقسم ، وللقوم طريق إلى
٥٨٥	منازلهم ، فاذا بيع منها شيء ففيه الشفعة
٥٨٨	* أ / ٢٠ (فصل) : و إذا اتسعت العرصة عن استطرار الشفعا
٥٨٦	* ٢١ - مسألة : و لولي اليتيم ، وأب الصبي أن يأخذ الشفعة
	— للصبي والجنون ثلاثة أقسام ، إذا وجبت
	لهما الشفعة :
٥٨٦	— أحد هما : أن يكون في أخذها لهما حظّ وغبته ...
	* أ / ٢١ (فصل) : والقسم الثاني : أن لا يكون للمولى عليه حظ في أخذ
٥٩٢	الشفعة
	* ب / ٢١ (فصل) : والقسم الثالث : أن يستوى حظ المولى عليه في
٥٩٢	أخذ الشفعة وتركها
٥٩٤	* ٢٢ - مسألة : وإذا اشترى شقفا على أنهما بالخيار جميعا
	— ما يثبت من الخيار في البيع على أربعة أقسام :
٥٩٤	— القسم الأول : خيار العقد — خيار المجلس ...
٥٩٦	* أ / ٢٢ (فصل) : والقسم الثاني : خيار الشرط
٦٠١	* ب / ٢٢ (فصل) : والقسم الثالث : خيار الرؤية
٦٠٢	* ج / ٢٢ (فصل) : والقسم الرابع : خيار العيب
٦٠٣	* د / ٢٢ (فصل) : ثبوت الخيار في الشقص الذي يملك به الشفعة
	* ٢٣ - مسألة : ولو كان مع الشفعة عرض بثمن واحد وجبت الشفعة
٦٠٥	في الشقص دون ما ضم إليه من العرض

الصفحة	الموضوع
٦٠٦	* أ / ٢٣ (فصل) : للشفيح أخذ الشقص وحده بحصته من الثمن * ب / ٢٣ (فصل) : إذا اشترى الرجل شقصين من دارين في صفقة واحدة
٦٠٧	بشمن واحد
٦٠٨	* ٢٤ - مسألة : عهدة المشتري على البائع ، و عهدة الشفيح على المشتري
٦١٢	* أ / ٢٤ (فصل) : إذا قبض الشفيح الشقص من البائع قبل قبض المشتري له ، أو من ينوب عنه
٦١٣	* فروع المزني *
٦١٤	* ٢٥ - مسألة : وإذا تبرأ البائع من عيوب الشفعة
٦١٦	* أ / ٢٥ (فصل) : وإذا ظهر المشتري على عيب في الشقص قبل أخذ الشفيح
٦١٧	* ٢٦ - مسألة : وإن استحقت الشفعة من الشفيح
٦١٨	* ٢٧ - مسألة : ولو كان المشتري اشترى الشفعة بدنانير بأعيانها ، ثم أخذها الشفيح بوزنها ، فاستحقت الدنانير الأولى ...
٦١٩	* أ / ٢٧ (فصل) : ولو استحقت دنانير الشفيح من يد المشتري
٦٢١	* ٢٨ - مسألة : ولو حطّ البائع للمشتري ... (الحط من الثمن) ... - الحطيطة قبل التفرق را جعة إلى المشتري والشفيح ، وبعد التفرق مختصة بالمشتري
٦٢٤	* أ / ٢٨ (فصل) : الحطيطة في خيار الثلاث
٦٢٥	* ٢٩ - مسألة : وإذا ادعى عليه أنه اشترى شقصا له فيه شفعة - اختلف الأصحاب في صورة هذه المسألة : - فذهب البغداديون إلى أنها مصورة في شقص مشترك
٦٢٧	* أ / ٢٩ (فصل) : وذهب البصريون إلى أن المسألة مصورة في أن صاحب اليد في الشقص المشترك
٦٢٨	* ٣٠ - مسألة : ولو أقام الشفيح البينة (اختلاف الشفيح وصاحب اليد على الشقص)

الصفحة	الموضوع
	— لو قال صاحب اليد على الشقص عند ادعاء الشفعة عليه : أنا وكيل لصاحب الشقص مُسْتَوْدَعٌ في حفظه ، فيقيم الشفيع البينة عليه بالشراء ، و يقيم صاحب اليد البينة بأنه وكيل مُسْتَوْدَعٌ
٦٢٨ * ٣١-مسألة : ولو أن رجلين باعا من رجل شقصا وكذلك لو اشترى رجلان من رجل شقصا
٦٢٩ * ٣٢-مسألة : ولو زعم المشتري أنه اشتراها بألف ، فأخذها الشفيع بألف ، ثم أقام البائع البينة أنه باعها بإياها بألفين
٦٣٢ * ٣٢/أ (فصل) : والحال الثانية : أن يكذب المشتري للبائع في ادعاء الألفين
٦٣٣ * ٣٢/ب (فصل) : والحال الثالثة : أن يكذب المشتري ، و يقيم البائع البينة
٦٣٥ * ٣٢/ج (فصل) : والحال الرابعة : أن يصدق المشتري ، و يقيم البائع البينة
٦٣٦ * ٣٢/د (فصل) : و لو ادعى البائع بقاء الثمن على المشتري ، وهو غائب
٦٣٧ * ٣٣-مسألة : ولو كان الثمن عبدا ، فأخذه الشفيع بقيمة العبد ، ثم أصاب البائع بالعبد عبيا
٦٣٨ * ٣٣/أ (فصل) : والضرب الثاني : أن يفوت رد العبد
٦٣٩ * ٣٣/ب (فصل) : والضرب الثاني : أن يكون ظهور البائع على العيب قبل أخذ الشفيع
٦٤٠

- الموضوع الصفحة
- * ٣٤- مسألة : و لو استحق العبد بطلت الشفعة ٦٤١
- * ٣٥- مسألة : ولو صالحه من دعواه على شقص ٦٤٢
- والصلح ضربان : صلح عن إنكار، فهو باطل،
ولا شفعة فيه. و صلح عن إقرار، فهو جائز،
والشفعة فيه واجبة ٦٤٢
- * ٣٦- مسألة : ولو أقام رجلان كل واحد منهما البيعة : أنه اشترى
من هذه الدار شقفاً ، وأراد أخذ شقص صاحبه
بشفعته ٦٤٣
- * أ/٣٦ (فصل) : فإذا كان لهما بيعة ٦٤٤
- * ٣٧- مسألة : ولو أنّ البائع قال : قد بعث من فلان شقفاً ،
وأنكر ذلك فلان ، وحضر الشفيح مصداً للبائع
ومطالباً بالشفعة ٦٤٨
- * أ/٣٧ (فصل) : وإن كان البائع مع ادعاء البيع مقراً بقبض الثمن
من المشتري ٦٤٩
- * ب/٣٧ (فصل) : وإذا بيع شقص من دار ، فجاء الشريك فيها مدعياً
ملك المبيع منها ، ولم يكن له بيعة ٦٥٠
- * ٣٨- مسألة : وإذا كان للشقص ثلاثة شفعاء ، فشهد اثنان
على تسليم الثالث ٦٥١
- * ٣٩- مسألة : ولو ادّعى الشفيح على رجل : أنه اشترى الشقص الذي
في يده من صاحبه الغائب ٦٥٢
- * ٤٠- مسألة : ولو اشترى شقفاً ، وهو شفيح ، فجاء شفيح آخر
مطالباً بشفعته ٦٥٦
- * أ/٤٠ (فصل) : للشريك المشتري في الشفعة حالتان : حالة عفو،
وحالة طلب ٦٥٩
- * ب/٤٠ (فصل) : إذا كان للشقص ثلاثة شفعاء ٦٦٠

الصفحة	الموضوع
١٦٣	* ٤١- مسألة : و لوشج رجل رجلا موضحة عمدا ، فصالحه منها على شقص
١٦٥	* أ / ٤١ (فصل) : و إذا حضر رجل مَغْنَمًا ، فأعطاه الإمام لحضوره شقصا من دار ، وظالبه الشفيح بالشفعة
١٦٧	* ٤٢- مسألة : ولو اشترى ذمي من ذمي شقصا بخمر أو خنزير ، فتقابضا ؛ فلا شفعة فيه لمسلم ، ولا ذمي ...
١٦٩	* ٤٣- مسألة : والمسلم والذمي في الشفعة سواء
١٧٣	* أ / ٤٣ (فصل) : قال الشعبي : لا شفعة لبدوي على حضري ...
١٧٣	- قال النخعي : لا شفعة لغائب على حاضر ...
١٧٣	- قال أبو حنيفة : لا تثبت الشفعة في دور مكة
١٧٥	* ٤٤- مسألة : و لا شفعة في عبد ، و لا أمة ، و لا دابة ، ولا ما لا يصلح فيه القسّم
١٧٦	- وحكي عن عطاء : أن الشفعة في كل مُشْتَرَكٍ من حيوان أو غيره

(انتهى فهرس كتاب الشفعة)

* * *

٦٨٠

كشاف الفهارس

- ١ - فهرس الآيات القرآنية ٦٨٢-٦٨١
- ٢ - فهرس الأحاديث النبوية ٦٨٩-٦٨٣
- ٣ - فهرس الآثار ٦٩٠
- ٤ - فهرس الشواهد الشعرية ٦٩١
- ٥ - فهرس الأعلام ٧٠٧-٦٩٢
- ٦ - فهرس الكتب الواردة في النص ٧٠٨
- ٧ - فهرس الكلمات اللغوية والاصطلاحية ٧١٨-٧٠٩
- ٨ - فهرس مصادر البحث والتحقيق ٧٤٩-٧١٩
- ٩ - فهرس الموضوعات ٧٧٧-٧٥٠

*

* * *

*